

A proposal to rationalize the operating expenses of insurance companies - the case of some Algerian insurance companies

m.bendjaballah@lagh-univ.dz

تاریخ الاستلام: 2021/06/ 08

تصنيف EL: G22, M41, M31

Jel Classification Codes: G22 ,M41,M31

82

I. تمهيد:

تُمثل التكاليف بشتى أنواعها وتقسيماتها، من بين أهم العناصر التي تأخذها المؤسسات الاقتصادية بعين الاهتمام، لما لها من تأثير مباشر على نتائجها المالية، ومن ثم مدى استقرار واستمرارية هذه المؤسسات. ولعل الهدف الأبرز بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، هو كيفية التأثير على تدنية وعقلنة التكاليف التي تتحملها، مما يكسبها مزيداً من الأرباح، إلا أن ذلك غير ممكن لجميع التكاليف، بل للبعض منها، إذ يكون في مقدورها الضغط عليها وفق امكانياتها المتاحة.

وشركات التأمين كمؤسسات خدمية، لها نفس الاهتمام مع بقية الأنواع الأخرى من المؤسسات في هذا التوجه بخصوص سلوك تكاليفها، حيث يُكسبها ذلك مزيداً من النتائج، تنعكس بالدرجة الأولى على مضاعفة نشاطها. وفي هذا الصدد، نجد أن المصاريف الرأسمالية المتعلقة باستثماراتها، والتي تُعد تكاليفاً ثابتة قد يصعب التأثير عليها بالانخفاض، بينما المصاريف التشغيلية، والتي تتحملها هذه الشركات أثناء أداء مهامها دورياً، قد يكون في وسعها التخفيف منها، ما يزيد من رقم أعمالها وكذا عوائدها المالية.

وفي هذا الإطار، يكون من المهم إيجاد آليات من شأنها المساهمة في عقلنة المصاريف التشغيلية، ومن جهة أخرى زيادة نشاط شركات التأمين، متمثلاً في رقم أعمالها، كون أن هذا النوع من الشركات لها خصوصية في تقديم خدماتها، تختلف عن بقية المؤسسات الخدمية الأخرى. من هذا المنطلق، يتبادر إلى الأذهان طرح التساؤل الرئيس التالي:

هل بمقدور شركات التأمين عقلنة مصاريفها التشغيلية ؟ وهل يؤوّل ذلك إلى مُضاعفة عوائدها وتوسيع نشاطها ؟

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أنواع المصاريف حسب الفترة المستفاد منها ؟ وهل بالإمكان الضغط على المصاريف بما يُساهم في التقليل منها في شركات التأمين ؟
- هل هناك امكانية لتدنية المصاريف لدى شركات التأمين ؟ وأي نوع من هذه المصاريف يُحقق ذلك، ما ينعكس بدوره على زيادة مبيعات منتجاتها التأمينية؟
- واجابة على الإشكالية المطروحة، يتمّ تبني الفرضيتين التالية:
- تقسيمات المصاريف حسب معاييرها المتعددة، تُمكن من إيجاد الامكانية المناسبة لعقلنتها وتدنيها في شركات التأمين.
- النمط المتميز لخدمات شركات التأمين يُمكن من عقلنة المصاريف التشغيلية، ما ينعكس بعدها على توسيع نشاطها وزيادة أرباحها.

أهداف البحث:

يهدف البحث محل الدراسة، إلى عدد من الأهداف هي كالآتي:

- إيجاد التقسيمات المناسبة للمصاريف، بما يُمكن التقليل منها وعقلنتها؛
- محاولة اقتراح نمط في شركات التأمين، يُساعد على عقلنة المصاريف لديها، وزيادة قدرة نشاطها؛

- محاولة الاستفادة من خصوصية نشاط شركات التأمين، لتقليل من المصاريف وزيادة الإيرادات.

أهمية البحث:

إنّ هذا البحث موضوع الدراسة يكتسي أهمية كبيرة من واقع العناصر التالية:

- ضرورة دراسة المصاريف وتقسيماتها وسلوكها لدى كل مؤسسة تسعى للربحية;
- إيجاد الطرائق والبدائل للاستفادة من تدنية المصاريف وعقلنتها، يُعد أمراً ممكناً لدى جميع المؤسسات بمختلف نشاطاتها ومن بينها شركات التأمين، حيث تسعى في هذا الصدد كمؤسسة اقتصادية;

منهجية البحث:

تمّ استخدام في معالجة هذا البحث المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة، واسقاط ذلك على واقع بعض الشركات ذات الصلة، بالتحليل والاستنتاج.

الدراسات السابقة:

تم حصر بعض الدراسات السابقة، التي تمس موضوع شركات التأمين، من بعض الجوانب التي لها صلة وإن كانت بعيدة عن متغيرات موضوعنا، نُشير إليها كما يلي:

- دراسة فيروز جبرار (2016) الموسومة بـ "أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين". وهدفت إلى حصول هذه الشركات على ميزة تنافسية، سيما ما يخص ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى. وتوصلت إلى نتائج أهمها، أن الدور المزدوج لهذه الشركات بتقديمها خدمات تأمينية من جهة، واستثمار الأقساط المحصلة، يُفضي إلى تخفيض التكلفة، ومن ثمّ تخفيض قيمة القسط مقارنة بالمنافسين.

- دراسة فهيمة حاجي (2020) الموسومة بـ "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام النسب المالية- دراسة تطبيقية لعينة مختارة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2013-2018)". وهدفت إلى تقييم الأداء المالي لبعض شركات التأمين التكافلي لدول مجلس التعاون الخليجي، اعتماداً على النسب المالية. وتوصلت إلى نتائج أهمها، وأنه من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين. أنّ الأولى حققت ما يُسمى بكفاءة الأداء المالي ومن بينها إدارة الربحية، بينما المجموعة الثانية فنتائجها، جاءت عكس المجموعة الأولى.

- دراسة أمنة عراس (2021) الموسومة بـ "مردودية شبكات التوزيع في شركات التأمين على الأضرار- دراسة تطبيقية على إحدى المديرية الجبهية للشركات الجزائية للتأمينات-". وهدفت إلى قدرة شركات التأمين على زيادة انتاجها وتخفيض تكاليفها، بما يضمن زيادة المردودية بناء على شبكات توزيع خاصة بهذه الشركات تُمكن من ذلك. وتوصلت إلى نتائج أهمها، ان الاعتناء بوضع شبكات توزيع مُلائمة كسياسة تسويقية، يضمن وصول المنتجات إلى أكبر عدد من الزبائن، وبأقل تكلفة ممكنة.

وبمقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا، يتبين الاختلاف في أن دراسة فيروز جبرار، ركزت على الاستثمار في أقساط التأمين للوصول إلى التكلفة المناسبة وتحقيق الميزة التنافسية، ودراسة فهمية حاجي، إذ تطرقت إلى تقييم الأداء لكن على مستوى شركات التأمين التكافلي بواسطة النسب المالية، أين يظهر قياس الربحية وإدارتها. أما دراسة أمانة عراس، فركزت على المردودية أي مقارنة الربحية بمقدّرات شركات التأمين على الأضرار اعتماداً على كفاءة شبكات التوزيع كمدخل تسويقي. بينما يتجلى محور دراستنا في كيفية ترشيد نوع من المصاريف في شركات التأمين بناء على مقترح يُفضي إلى عقلنتها وزيادة نشاط هذه الشركات.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

من باب أولى في هذا السياق، أن يتم التعرّيج على بعض المفاهيم الأساسية التي نراها ضرورية لهذه الدراسة، ونُشير إليها كالآتي:

1. مفهوم التكلفة وتصنيفها حسب الفترة المستفاد منها:

وفي هذا الصدد يتم تقسيم هذا الجزء إلى فرعين؛

1.1 مفهوم التكلفة: ويمكن الإشارة إلى مفهوم التكلفة حسب الفكرين المحاسبي والاقتصادي، كما يلي(وابل، 2012، الصفحات 38-41):

1.1.1 المحاسبي: وتتمثل في تضحية اختيارية بجملة موارد اقتصادية، رغبة في الحصول على منافع ملموسة أو غير ملموسة، حاضراً أو مستقبلاً، لتحقيق أهداف معينة.

ويُشير هذا التعريف إلى عنصر التضحية ممثلة في مبلغ نقدي مُعين لقاء عملية شراء ما يترتب عليه خروج نقديّات، تنقص من مخزون الثروة، سواء في الوقت الحاضر، أو دفعها مستقبلاً للدائنين. ومن جهة أخرى، يُشير إلى الحصول على منافع ملموسة كالمشتريات، أو غير ملموسة، كالخدمات، وهي شرط يُقابل مفهوم التضحية، حتى نعتبرها تكلفة، وإلاّ تصبح خسارة.

1.1.2 الاقتصادي: وهنا ينظر الاقتصاديون إلى التكلفة الضمنية، التي لا يترتب عليها انفاقاً نقدياً، ولذلك، فحسب وجهة نظرهم تعتبر التكلفة أكثر شمولية من الفكر المحاسبي. إذ لا يقتصر قياس التكلفة في صورتها النقدية بل يتعداها إلى التضحية بالموارد بغض الطرف إن كانت في صورة نقدية أو ضياع فرصاً بديلة جراء استثمار غير مدروس.

2. تصنيف التكاليف حسب الفترة المستغلة: ويمكن تصنيفها إلى نوعين، هما(وابل، 2005، الصفحات 50-51):

1.2.1 تكاليف إيرادية: وتتمثل في عناصر التكاليف التي تُستغل خلال الفترة المحاسبية الحالية، ولا ينتظر منها منافعاً مستقبلاً، وذلك لخصمها من إيرادات هذه الفترة في جدول حساب النتائج، ويُطلق عليها التكاليف الجارية.

2.2.1 تكاليف رأسمالية: وتتعلق بحياسة أصل استثماري مُعين، حيث توزع منافعه بين الفترة الحالية والفترات المستقبلية، وتبعاً لذلك تُوزع عناصر التكلفة، ويتم تحميل الدورة بمقدار الاهتلاك الذي يخصّها. أما الأصل فيظهر في الميزانية بقيمته الصافية المحاسبية.

كما أن التكاليف الإيرادية تستخدم أساساً لتغطية التكاليف التشغيلية، فهي تُغطي فترة قصيرة الأجل حيث يمكن تحملها بالكامل في نفس السنة، وعليه، فإن نفقات الإيرادات هي نفسها النفقات التشغيلية (Financial Magazine).

ومن واقع هذا التقسيم، يُمكن تمييز تكاليف، منافعها طويلة الأجل، وعادة ما تكون تكاليف ثابتة، تتحملها المؤسسات في كل الظروف، وتكاليف تتعلق منافعها بالفترات قصيرة الأجل، وهي أساساً الدورة المالية أو فترة السنة، هذا النوع من التكاليف بإمكان المؤسسات أن تقوم بترشيدها وتخفيضها.

2. معايير تخفيض التكاليف وعوائق تحقيقها:

أوجدت بعض المعاهد الأكاديمية تعريفاً لعملية تخفيض التكاليف، حيث تتمثل في الحصول على خصومات حقيقية ودائمة في تكاليف السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، دون المساس بمستوى كفاءتها وملاءمتها للهدف التي أُنتجت أو قُدمت لأجله. هذا التعريف يُحدد عدداً من المعايير، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وهي (كاو وآخرون، 2009، صفحة 502):

- ينبغي أن تكون الطريقة المستخدمة لتخفيض التكاليف مُلائمة لطبيعة المؤسسة أو النشاط المعني؛
 - ينبغي مراقبة ومتابعة ما ينجر عن ذلك، عند تطبيق هذه الطريقة بشكل دائم ومنتظم؛
 - ينبغي أن تؤدي الطريقة المستخدمة إلى الوصول إلى تخفيضات حقيقية في تكاليف انتاج الوحدة.
- لذلك، فإسقاط أحد هذه الاعتبارات، قد يُفضي إلى حياذ المؤسسات عن الهدف المنشود، حتى وإن لمسنا تخفيضاً للتكاليف، فقد يكون في غير صالح المؤسسة، ومنه، فالدراسة الدقيقة لأية طريقة خاصة بتخفيض التكاليف، ينبغي أن تكون مبنية على الجانب العلمي وأخذ كل النتائج في الحسبان.
- وفيما يخص عوائق تخفيض التكاليف، فعادة ما تُواجه المؤسسات ثلاثة عوائق أساسية هي (كاو وآخرون، 2009، الصفحات 514-515):

- توجيه تعليمات إدارية بتخفيض التكاليف لجميع الموظفين في المؤسسة، مما يُصاحبه قلقاً من طرفهم بانخفاض الأرباح وزيادة التكاليف. وهنا، وإن كان المقصد تخفيض نسبة معينة، قد تكون الإدارة قد غفّلت في حقيقة الأمر عن تكاليف أخرى ينبغي الحرص على تخفيضها؛
 - اقتصار عملية تخفيض التكلفة عن بعض الأقسام دون غيرهم، من خلال تأنيبهم، مما يشعرهم بالإحباط مقارنة بالأقسام الأخرى غير المطالبة بالتخفيض. وهذا ما يؤدي إلى غياب روح العمل في جماعة، وقد ينعكس ذلك على مستوى الخدمات التي تقدمها الأقسام المألّمة تجاه الأقسام الأخرى؛
 - تطبيق طريقة تخفيض التكاليف بشيء من اللامبالاة ودون ابداء حماس من الإدارة العليا، وحتى وإن تم إعلام الموظفين بهذه الطريقة لا يتم الالتزام بها.
- يُستنتج من هذا، أنه لتفادي الكثير من العوائق لتخفيض التكاليف، يُشترط أن يتم هذا المسعى ضمن عمل جماعي تشاركي، وكذلك بصفة شمولية، أي يشمل جميع مفاصل المؤسسة الاقتصادية، مقترناً بشيء من

الحزم و الجدية، وإلا ستؤول النتائج إلى عكس ما تطمح إليه المؤسسات الاقتصادية، وذلك بتعنت بعض الموظفين، أو عدم مبالاهم لمصير الشركة، بما أن استقرارها واستمراريتها مرتبطة بما تُحققه من أرباح، والتي تتأثر أساساً بحجم التكاليف.

3. تعريف التأمين: يتمثل التأمين في عملية يحصل على إثرها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، مقابل قسط يقوم بدفعه، على تعهد، إما لصالحه أو لصالح الغير، من طرف آخر وهو المؤمن (الشركة). وذلك بأن يدفع هذا الأخير تعويضاً معيناً عند تحقق خطر معين، ساعياً في ذلك إلى تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها اعتماداً على قوانين الاحصاء (سيد، 2015، صفحة 34).

فشركة التأمين، ينبغي أن تبيع العديد من المنتجات التأمينية التي تغطي عدداً من المخاطر، ويتوقف هذا أساساً على دراسة المخاطر وفق طرق رياضية واحصائيات، تُحدد نسبتها بدقة، هذا ما يُعد عامل نجاح هذا النوع من المؤسسات المالية.

4. عناصر التأمين: ويمكن الإشارة إلى عناصر التأمين بشيء من الإيجاز، كما يلي (سيد، 2015، صفحة 35):

- المؤمن: ويتمثل في شركة التأمين؛
- المؤمن له (المؤمن عليه): وهو من يقوم بدفع الأقساط للشركة كطرف ثان، وفقاً للعقد المتفق عليه، لقاء حصوله (هو أو المستفيد) على تعويضات طبقاً لما جاء في العقد؛
- المستفيد: يتمثل في الطرف المستفيد من قيمة التأمين، كمؤمن له أو طرف ثالث، مثل ما نجده في بعض حالات التأمينات على الحياة؛
- وثيقة التأمين: هي بمثابة العقد الرئيس لعملية التأمين، تُصدرها شركة التأمين كشرط أساسي في التأمين؛
- الخطر: وهو نوع الخطر الذي ينبغي أن يُحدد بصفة دقيقة في وثيقة التأمين، كشرط أساسي في التأمين. وهو الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له. وينبغي أن يكون محتمل الوقوع، وخارجاً عن سيطرة المؤمن له، وليس مخالفاً للنظام العام والآداب.

5. مصاريف فروع التأمينات العامة: وتتضمن التأمينات العامة: التأمين من الحوادث والمسؤولية، التأمين على السيارات والممتلكات، التأمين البحري، تأمين الطاقة، التأمين الهندسي وفروع التأمينات العامة الأخرى (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 1429هـ، صفحة 44). حيث أن هذه الشركات التي تغطي هذه الأنواع من التأمينات، تُنفق جملة من المصاريف تكون مرتبطة بالتقسيمات التالية (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 1429هـ، الصفحات 73-93):

- التعويضات المدفوعة والمستحقة: هي مجموع المبالغ التي تدفعها شركات التأمين، حيث تكون مستحقة الدفع عن الأضرار الناتجة عن تكبد المؤمن لهم خسائر مرتبطة بتحقيق الأضرار.
- العمولات المدفوعة: هي العمولات المدفوعة إلى وسطاء التأمين، لقاء وساطتهم في تحقيق مبيعات بين الشركة و المؤمن لهم، وكذلك العمولات المدفوعة لشركات إعادة التأمين.

- المصاريف الإدارية والعمومية: والمتعلقة بفروع التأمينات العامة كالرواتب، ومصاريف الكهرباء، المياه...
 - مصاريف أخرى: وهي كل المصاريف التي لا تدخل ضمن الأنواع السابقة، كمصاريف التفتيش ورسوم التسجيل، خسائر التنازل عن الاستثمارات.
 - اهتلاكات العقارات، ومؤونات انخفاض أسعار الأوراق المالية والديون المشكوك في تحصيلها.
 - المخصصات الفنية آخر المدة: وهو اقتطاع جزء من الإيرادات (مؤونات) في نهاية السنة لمواجهة أخطار محتملة (مؤدة غير محددة القيمة)، يتطلبها النشاط التأميني.
- انطلاقاً من هذه التقسيمات، يُمكن أن نجد الأسلوب المناسب لمعرفة نوعية المصاريف التي يمكن عقلنتها وترشيدها، ومن بين هذه الأنواع نُميز المصاريف التشغيلية (الإيرادية). ثم من خلال إيجاد مُقترح لتحقيق ذلك، وهذا ما سوف نراه في الجزء الثاني من البحث.
- إذ يوجد من جهة أخرى، عوامل مؤثرة على مردودية شبكات التوزيع لشركات التأمين على الأضرار، إضافة إلى تدني رقم الأعمال، انخفاض السعر، بطء دوران الأصول الاقتصادية للتحويل إلى سيولة، تتمثل في زيادة التكاليف، سواء كانت المتغيرة والمربطة بحجم النشاط وارتفاعه، أو ارتفاع التكاليف الثابتة والمستقلة عن نشاط شركات التأمين، إذ تتحملها مهما كان حجم نشاطها، ومن أسبابها: التغير في نشاط الشركة، زيادة الضرائب أو الفوائد المالية، ارتفاع الأجور التي تتميز بالثبات، التطور التكنولوجي (عراس، 2021، الصفحات 11-26).

ثانياً: دراسة مقترح عقلنة المصاريف التشغيلية وأثر ذلك على بعض شركات التأمين الجزائرية:

لعلّ من جملة المصاريف التي تُنفقها شركات التأمين، وحسبما أشرنا إلى أنواعها سابقاً، نجد أن هناك مصاريف لا يمكن التحكم فيها بشكل كبير، وعليه، امكانية التقليل منها، يكون أمراً صعب المنال بالنسبة إلّهما. ومن جهة أخرى، هناك مصاريف، تُعتبر عملية عقلنتها أو ترشيدها في مقدور شركات التأمين، والقصد هنا بدرجة كبيرة المصاريف التشغيلية (الإيرادية). وعليه، ومن خلال الجدول أدناه، نُشير إلى المصاريف التي يُمكن تخفيضها وعقلنتها بشكل يُؤثر إيجاباً على أرباح شركات التأمين.

الجدول 1: نوع المصاريف وامكانية عقلنتها

نوع المصاريف	إمكانية التخفيض كثيراً		إمكانية التخفيض قليلاً	
	نعم	لا	نعم	لا
التعويضات المدفوعة		×	×	
العمولات المدفوعة		×	×	
الإدارية والعمومية	×		×	
مصاريف أخرى		×	×	
الاهتلاكات ومؤونات		×	×	

المخصصات الفنية	x	x	
-----------------	---	---	--

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما جاء في الجزء النظري.

من الجدول رقم(1)، يبدو أنه من بين جملة المصاريف الإدارية والعمومية (المصاريف التشغيلية أو الإيرادية) هي التي بإمكاننا التخفيض والاستفادة منها بشكل كبير، ما ينعكس على أداء ومردودية شركات التأمين بشكل جلي. لأن الأنواع الأخرى من المصاريف (التعويضات والعمولات المدفوعة، المخصصات الفنية أو المؤونات) يمكن تخفيضها من واقع دراسات دقيقة للأخطار من اختصاصيين، وليس من خلال الطريقة التي نود طرحها، وعليه يمكن عرض هذا الاقتراح، لكن بشرط، وهو إيجاد آلية مناسبة بين الأطراف لتنفيذ ذلك وفق ما يلي:

تُقدم شركات التأمين على تقديم خدماتها التأمينية، مقابل عدم تسديد هذا النوع من المصاريف للأطراف التي تخص ذلك، بمعنى تُروج لمنتجاتها التأمينية للجهات التي تُقدم لها خدمات دون أن يدفع الطرفان أية مبالغ نقدية. عندئذٍ، تستفيد شركات التأمين من أمرين:

- عدم تسديد جزء (كبيراً أو صغيراً) من المصاريف التشغيلية لمقدمي هذه الخدمات التشغيلية؛
 - تزيد من أقساط التأمين المباعة، ما يؤثر على مردوديتها وأدائها المالي.
- و في الجدول رقم(2) يمكن توضيح نوع المصاريف التي يتم تغطيتها بمنتجاتها التأمينية عوضاً عن التسديد النقدي.

الجدول 2: امكانيات التخفيض في المصاريف التشغيلية وزيادة بيع المنتجات التأمينية

نوع المصاريف	إمكانية الاستفادة من خدمات		إمكانية بيع منتجات التأمين	
	نسبة كبيرة	نسبة قليلة	نسبة كبيرة	نسبة قليلة
الكهرباء والغاز	x		x	
المياه	x		x	
خدمات الصيانة المختلفة	x	x	x	x
إيجار العقارات	x	x	x	x
مواد استهلاكية	x	x	x	x
الرواتب والأجور		x	x	
التأمينات الاجتماعية	x		x	
اطعام وفندقة وتنقلات	x	x	x	x

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما جاء في الجزء النظري.

- من الجدول السابق(2)، يمكن أن تستفيد شركات التأمين من أنواع الخدمات مثل ما هي مُوضحة كأنواع مصاريف وذلك وفقاً لطبيعة خدماتها التي تتميز بها عن غيرها، وعليه، يمكن توضيح ذلك كما يلي:
- يمكن لشركات التأمين أن تستفيد من خدمات الكهرباء و الغاز في وكالاتها، مقابل تقديم خدمات التأمين بالاتفاق بين الطرفين، وذلك بنسبة كبيرة تؤدي إلى تخفيض مصاريف الكهرباء والغاز وبالمقابل زيادة عدد أقساط التأمين؛

- كذلك الأمر بالنسبة لخدمات شركات المياه، يمكن أن تستفيد بنفس الصورة مع خدمات الكهرباء والغاز؛
- تحتاج شركات التأمين لخدمات الصيانة الخاصة بوسائل النقل، أجهزة الإعلام الآلي، وحتى لمقرات وكالاتها من أشغال عمومية. في هذا الصدد يمكن لها أن تستفيد بنسبة كبيرة أو قليلة من خدمات الجهات المقدمة، مقابل خدمات التأمين؛
- وبالنسبة لإيجار العقارات، بما أن شركات التأمين تحتاج إلى مقرات إدارية لوكالاتها، فبإمكانها أن تستفيد من هذه الخدمات بشكل كبير إذا كانت الجهة المقدمة لهذه الخدمات شركات عقارية كبيرة، في مقابل تقديم خدماتها التأمينية بشكل كبير. وقد تكون بنسبة قليلة إذا ما كانت هذه الجهات عبارة عن أفراد أو شركات عقارية صغيرة؛
- بالنسبة لشركات التأمين، فهي بحاجة دائمة إلى مواد استهلاكية، كالورق، حبر الطابعات... فمقدور شركات التأمين أن تستفيد من هذه المواد مقابل خدمات تأمينية للجهات التي تزودها بهذه المواد، وقد تكون الاستفادة بنسبة كبيرة أو قليلة؛
- الرواتب والأجور الخاصة بموظفي شركات التأمين، إذا لم يكن ضمن الامتيازات التي يحصل عليها الموظفون كتأمينات لسياراتهم أو غير ذلك بشكل مجاني، فيمكن لشركات التأمين أن تستفيد ولو بنسبة قليلة من تعويضات هؤلاء الموظفين لقاء خدمات تأمينية؛
- كذلك الأمر بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، يمكن أن يكون هناك اتفاق لتأمين الموظفين و العمال مقابل خدمات تأمينية للهيئات الاجتماعية؛
- قد تحتاج شركات التأمين لخدمات النقل أو إطعام أو فندقية للمهمات الخاصة بها أو ملتقيات واجتماعات وغيرها... هذا النوع من المصاريف، كذلك يمكنها أن تستفيد من هذه الخدمات بنسبة كبيرة أو قليلة حسب الجهة المقدمة مقابل خدمات تأمينية.

ثالثاً: أثر تخفيض المصاريف التشغيلية على أداء بعض شركات التأمين الجزئية:

من خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجة، مفادها أن أغلب المصاريف التشغيلية يمكن تخفيضها بنسبة كبيرة أو قليلة، إلا الرواتب و الأجور التي نراها حسب وجهة نظرنا لا يمكن تخفيضها إلا في حدود معينة. وعلى هذا الأساس، لو يُعتمد متوسط ما جاء في الجدول (2) من إمكانية تخفيض المصاريف، وهي في حدود 50%، كيف سينعكس ذلك على أداء شركات التأمين؟.

وهذا يختلف عن طبيعة نشاط شركات التأمين. إذ في سعيها لتحقيق الربحية، تلجأ هذه الشركات لتوظيف أموالها في ميادين متعددة لتغطية ما يُقابلها من التزامات تُجاه زبائنها جزئياً أو كلياً، لكن يبقى ذلك مقروناً بمدى توفر شركات التأمين على السيولة الكافية، وكذلك ضمان جدوى هذه الاستثمارات التي تُقدم عليها (جبرار، 2016، الصفحات 147-165). لكن قد تكون الاستثمارات أكثر ضماناً، إذا ما تعلق الأمر بشركات

التأمين الإسلامي، المرتكزة أساساً على وظيفة إدارة الأموال التي تختلف عن شركات التأمين التجارية. وتبعاً لذلك، فهي تقوم بكل خطوات العملية التأمينية بدءاً من تصميم المحفظة التأمينية، إلى آخر خطوة منها، مع طرح خيار المساهمة من المشتركين بدفع قسط مُحدد مُناسباً للخطر، و التي تُصمَّم لأموال المحفظة السابقة. عندئذٍ، تقوم بإدارتها لأصحابها، إذ تظلُّ في ملكيتهم، وتبقى العلاقة مع شركة التأمين على أساس الوكالة(حاجي، 2020، الصفحات 367-388).

وفي هذا الصدد، تمَّ اختيار 6 شركات تأمين جزائرية مناصفة بين القطاع العمومي والخاص، ولثلاث سنوات هي، 2015، 2016، 2017 حسبما هو متاح في موقع الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (uar). حيث تكون الفائدة المرجوة هو تقليل المصاريف التشغيلية، وذلك للقدرة على اسقاط امكانية تخفيض التكاليف على هذه الشركات.

الجدول 3: المصاريف العامة (خارج الاهتلاكات والمؤونات) للشركات محل الدراسة (الوحدة: مليون دج)

اسم الشركة	السنة 2015		السنة 2016		السنة 2017	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
SAA	8215	25	8196	24	8235	24
CAAR	4094	12	3985	12	4025	12
CAAT	4125	12	4320	13	3975	11
GAM	1201	4	1200	4	1201	3
SALAMA	1354	4	1386	4	1258	4
TRUST ALGERIA	545	2	566	2	646	2

Source : Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie, Rapport Annuel 2016/2017, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021

يُبين الجدول السابق، نسبة المصاريف العامة باستثناء الاهتلاكات والمؤونات، التي أنفقتها شركات التأمين محل الدراسة، حيث كانت أكبر نسبة من نصيب الشركة الجزائرية للتأمين SAA، وهذه النسبة كانت في حدود الربع مقارنة مع كل شركات التأمين الجزائرية العمومية والخاصة وعددها 22 شركة بنسبة إجمالية 100%. و بدرجة أقل للشركتين (CAAR، CAAT) بنسب تتراوح بين 11% و 13% خلال سنوات الدراسة. أما الشركات الخاصة فكانت تتراوح بين 2% و 4% خلال سنوات الدراسة من جملة 22 شركة.

ولغاية ربط أثر المصاريف العامة(التشغيلية) على أداء الشركات محل الدراسة، يتمُّ ربط هامش التأمين بالمصاريف العامة. وهامش التأمين هو النتيجة التقنية مُثلة في الفرق بين علاوات التأمين المصدرة لها، وأعباء التعويضات للمتضررين. لذلك، زيادة مستوى هامش التأمين عن مصاريف التسيير للشركات يُساهم في تكوين نتيجة محاسبية موجبة.(Direction Des Assurances,2017,P4). والجدول رقم(4) يوضح مستوى تغطية هامش التأمين للمصاريف العامة للشركات محل الدراسة.

الجدول 4: مستوى تغطية هامش التأمين للمصاريف العامة (الوحدة: مليون دج)

اسم الشركة	السنة 2015	السنة 2016	السنة 2017
------------	------------	------------	------------

هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)	هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)	هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)
10545	8215	%128	11650	8196	%142	11305	8235	%137
4767	4094	%116	3966	3985	%100	4388	4025	%109
6531	4125	%158	6668	4320	%154	6969	3975	%175
1581	1201	%132	1581	1200	%132	1691	1201	%141
1378	1354	%102	1656	1386	%119	1762	1258	%140
673	545	%124	645	566	%114	808	646	%125
SAA								
CAAR								
CAAT								
GAM								
SALAMA								
TRUST ALGERIA								

Source : Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie, Rapport Annuel 2015/2016/2017, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021

بالنظر إلى الجدول أعلاه، ومن خلال الاقتراح المقدم فإن المصاريف العامة تنخفض إلى النصف، وفي الوقت نفسه ترتفع نسبة أقساط التأمين بنفس القيمة التي انخفضت بها المصاريف العامة، انطلاقاً من تقديم خدمات تأمينية مقابل عدم تسديد جزء من المصاريف العامة (التشغيلية). وعليه، لو طُبّق ذلك، سيصبح مستوى تغطية هامش التأمين للمصاريف العامة كما يلي:

الجدول 5: مستوى تغطية هامش التأمين للمصاريف العامة بعد التخفيض (الوحدة: مليون دج)

اسم الشركة	السنة 2015			السنة 2016			السنة 2017		
	هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)	هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)	هامش التأمين (1)	المصاريف العامة (2)	(2)/(1)
SAA	14652.5	4107.5	%356.7	15748	4098	%384.2	15422.5	4117.5	%374.5
CAAR	6814	2047	%332.8	5958.5	1992.5	%299	6400.5	2012.5	%318
CAAT	8593.5	2062.5	%416.6	8828	2160	%408.7	8956.5	1987.5	%450.6
GAM	2181.5	600.5	%363.2	2181	600	%363.5	2291.5	600.5	%381.5
SALAMA	2055	677	%303.5	2349	693	%338.9	2391	629	%380.1
TRUST ALGERIA	945.5	272.5	%346.9	928	283	%327.9	1131	323	%350.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدولين رقم (3) و(4).

ما يمكن أن استنتاجه، أنه بتخفيض المصاريف العامة إلى النصف، كان له أثر بالغ الأهمية، إذ أن نسبة تغطية هامش التأمين للمصاريف العامة ارتفعت من نسبة 175% كأقصى نسبة بالنسبة للشركات العمومية إلى أكثر من 450%. وبالنسبة للشركات الخاصة من 141% إلى أكثر من 381%. وهذا مؤشر يعتبر جيد بالنسبة لانعكاس ذلك على النتيجة المحاسبية. كما نلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً في نسبة المصاريف العامة بالنسبة للشركات العمومية مقارنة بالشركات الخاصة. إذ قيمتها ونسبتها في الشركات العمومية تعتبران كبيرة،

قد يرجع سبب ذلك إلى حجم الشركات العمومية، وبالمقابل كذلك، فإن النتيجة التقنية والنتيجة المحاسبية، قيمتهما بالنسبة للشركات العمومية أكبر مقارنة مع الخاصة. وهذا ما يمكن أن يُلاحظ في الجدول رقم(6) أدناه.

الجدول 6: النتيجة الصافية للشركات محل الدراسة (الوحدة: مليون دج)

اسم الشركة	السنة 2015		السنة 2016		السنة 2017	
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ
SAA	28	3386	24	3122	24	3251
CAAR	9	1101	5	601	6	856
CAAT	17	2069	18	2338	19	2510
GAM	1	111	1	174	2	301
SALAMA	1	150	2	211	3	403
TRUST ALGERIA	1	150	2	235	2	299

Source : Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie, Rapport Annuel 2016/2017, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021

من الجدول رقم(6) يبدو أن نصيب الشركات العمومية في النتيجة الصافية المحاسبية في شركات التأمين العمومية أكبر مقارنة بالشركات الخاصة على مستوى كل شركات التأمين الجزائرية، إذ تتراوح بين 5% كأقل نسبة لشركة CAAR سنة 2016 إلى 28% للشركة الجزائرية للتأمين سنة 2015. و بالنسبة للشركات الخاصة فهي لا تتجاوز 3% على أكثر تقدير في سنوات الدراسة. وهذا مقارنة مع 22 شركة تأمين الموجودة في السوق الجزائرية.

وإذا ما تمّ النظر إلى النتيجة الصافية، فهي تتضمن إيرادات أخرى للتوظيف الخاصة بموارد شركات التأمين، وكذلك خصم التكاليف الأخرى و المتمثلة أساساً في الاهتلاكات والمؤنات. وعليه، من خلال الاقتراح المدروس، سينعكس ذلك لا محالة على النتيجة الصافية لشركات التأمين كما تُحافظ الشركات العمومية على صدارتها مقارنة بالشركات الخاصة، وذلك تبعاً لحجم الشركات العمومية واستحواذها على السوق الجزائرية للتأمينات بشكل كبير. ويمكن لنا في هذا الصدد، أن نُجري مقارنة بين المصاريف العامة (التشغيلية) والنتيجة الصافية للشركات المدروسة خلال سنوات (2015، 2016، 2017)، وذلك كما يُوضحه الجدول رقم(7).

الجدول 7: مقارنة نسب المصاريف العامة والنتيجة الصافية للشركات محل الدراسة

اسم الشركة	السنة 2015		السنة 2016		السنة 2017	
	نسبة م ع %	نسبة ن ص %	نسبة م ع %	نسبة ن ص %	نسبة م ع %	نسبة ن ص %
SAA	25	28	24	24	24	24
CAAR	12	9	12	5	12	6
CAAT	12	17	13	18	11	19
GAM	4	1	4	1	3	2
SALAMA	4	1	4	2	4	3
TRUST	2	1	2	2	2	2

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدولين (3) و(6).

بالنظر للجدول السابق، يُلاحظ أن SAA تُحصى تناسباً متساوياً إلى حد ما بين المصاريف العامة والنتيجة الصافية، فيما تتميز شركة CAAR بزيادة نسبة المصاريف العامة مقارنة بالنتيجة الصافية، ونلاحظ العكس بالنسبة لشركة CAAT أي زيادة نسبة النتيجة الصافية عن نسبة المصاريف العامة، وهذا خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للشركات الخاصة فهي تُحصى كليةً زيادة في المصاريف العامة مقارنة بالنتيجة الصافية. لذلك الأثر السلبي للمصاريف العامة يظهر بشكل جليّ بالنسبة للشركات الخاصة.

نتيجة لما سبق، باستثناء شركة CAAT نرى أن كل الشركات كانت نسب المصاريف العامة فيها أكبر من النتيجة الصافية، وفي أفضل الحالات كانت الشركة الجزائرية للتأمين لها نسب متقاربة بين المصاريف والنتيجة. وعليه، إذا ما طُبق اقتراح تقديم الخدمات التأمينية مقابل عدم تسديد المصاريف التشغيلية، سينعكس ذلك على انخفاض نسبة المصاريف العامة لكل شركة مقارنة بنتيجتها الصافية، خاصة بالنسبة للشركات الخاصة التي تتميز بنتائج سنوية أقل مقارنة بالشركات العمومية.

II. الخلاصة:

كل الحلول، مبدؤها المبادرة، والمبادرة أساسها الفهم وسلوك المنهج العلمي والعملية، من هذا المنطلق، يُمكن أن نستمد أسلوباً يُفيدنا في تخفيض التكاليف وعقلنتها، سيما المصاريف التشغيلية لشركات التأمين، بما أنها مؤسسات مالية لها خصوصية تُمكن من هذا، ويتعلق الأمر بإنفاق مصاريف تشغيلية كغيرها من المؤسسات الأخرى، إلى جانب بيع خدمات أو منتجات تأمينية تحتاج إليها معظم المؤسسات الاقتصادية، عمومية كانت أو خاصة. وفي هذا الصدد، وبمقابلة خدمات التأمين لخدمات ينجر عنها مصاريف تشغيلية، يُمكن شركات التأمين من تدنية هذا النوع من المصاريف الذي يُثقل كاهلها كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، وهذا لصعوبة عملية التحكم فيها. ومن جهة أخرى، ترويج لخدمات هذه الشركات والمتمثلة أساساً في بيع المنتجات التأمينية، والتي تنعكس على زيادة رقم أعمالها.

تأسيساً على ما سبق، يمكن، ذكر أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- 1- تعتبر المصاريف التشغيلية أحد أهم المصاريف ضمن هيكل التكاليف لشركات التأمين، والتي لها تأثير مباشر كبير على أرباحها، ولها أنواع متعددة؛
- 2- بإمكان شركات التأمين التحكم في المصاريف التشغيلية بالتخفيض، وينطبق على أنواعها بمستويات مختلفة عن بعضها البعض؛
- 3- تقسيمات التكاليف ومراعاة تصنيفاتها، تعتبر آلية لإيجاد الكيفية المناسبة لتخفيض المصاريف لدى شركات التأمين، وذلك انطلاقاً من خصوصية هذا النوع من الشركات؛

4- في مقدور شركات التأمين السعي لعقلنة وترشيد مصاريفها التشغيلية في مقابل زيادة عدد أقساط التأمين المحصل عليها من المؤمنین لهم، هذا ما يسمح بزيادة أرباح المؤسسة وتوسيع نشاطها التأميني وذلك باتباع تقديم "خدمة مقابل خدمة"؛

5- نسبة المصاريف التشغيلية ونسب النتائج التقنية والأرباح الصافية تُعد كبيرة في شركات التأمين العمومية مقابل الشركات الخاصة على مستوى سوق التأمينات الجزائرية، ومن جهة أخرى، نسبة المصاريف العامة أو التشغيلية تعتبر أكبر مقارنة بنسبة النتيجة الصافية لدى شركات التأمين الخاصة مقارنة بالشركات العمومية.

مما سبق، تمّ التوصل إلى أن الفرضيتين اللتان تم طرحهما تحققتا، حيث تقسيمات المصاريف وفق عدد من المعايير يسمح بإيجاد طريقة مثلى لتخفيض المصاريف التشغيلية، وهي الفرضية الأولى، وكذلك خصوصية شركات التأمين، تُمكن من تخفيض هذا النوع من المصاريف وزيادة توسيع نشاطها التأمين من جهة أخرى، وهي الفرضية الثانية.

بناء على ما ورد من نتائج، نضع بعض التوصيات، أهمها:

- اعتماد المحاسبة التحليلية وفق منهج علمي، يُعد ضرورة لكل مؤسسة اقتصادية، ومن بينها شركات التأمين، مما يسمح بمعرفة سلوك التكاليف وإيجاد الطرائق الممكنة لعقلنتها وترشيدها، بما يسمح من تخفيض التكاليف؛

- مبادرة شركات التأمين لتخفيض تكاليفها مقابل ترويج منتجاتها التأمينية، مع ضرورة إيجاد الآلية المناسبة من جميع النواحي لتطبيق هكذا مبادرة؛

- الدراسة الدقيقة لسوق التأمينات الجزائرية، تسمح بمعرفة المؤسسات المناسبة لشركات التأمين في تخفيض مصاريفها التشغيلية وزيادة ترويج منتجاتها التأمينية، وهذا لا يتأتى إلا بدراسة النسب الدقيقة لتبادل الخدمات بين أطراف الاتفاق (شركات التأمين والمؤسسات الاقتصادية الأخرى)؛

- قد يصعب تطبيق هذه المبادرة على كل المصاريف التشغيلية، لكن في مقدور شركات التأمين تطبيقها على جزء ليس باليسير على هذا النوع من المصاريف. لذلك بإمكان المؤسسات تطبيقها في كل الحالات مما ينعكس على أدائها المالي.

- الإحالات والمراجع:

- جيرار فيروز، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016، الصفحات 147-165.

- حاجي فهيمة، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام النسب المالية - دراسة تطبيقية لعينة مُختارة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة (2013-2018)،

مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2 السنة 2020، الصفحات 337-388.

- سيد سالم رشدي، التأمين - المبادئ والأسس والنظريات -، عمان، دار الرابية للنشر والتوزيع، 2015.

- عرس أمنة، مردودية شبكات التوزيع في شركات التأمين على الأضرار – دراسة تطبيقية على إحدى المديرية الجهوية للشركة الجزائرية للتأمينات-، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 01، السنة 2021، الصفحات 11-26.
- كلو روجر وآخرون، ترجمة خالد العامري، المحاسبة الإدارية، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2009.
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني – الإدارة العامة للتصميم وتطوير المناهج المحاسبة في شركات التأمين، السعودية، طبعة 1429 هـ.
- وابل بن علي وابل، مبادئ التكاليف والمحاسبة الإدارية، دار وابل للنشر (مُتاح على المكتبة الاقتصادية)، الإصدار الثالث عشر، 2012.
- وابل بن علي وابل، المحاسبة الإدارية، الرياض، دار وابل للنشر، الإصدار الخامس، 2005.
- **Financial Magazine** ، ما الفرق بين النفقات الرأسمالية ونفقات الإيرادات، مُتاح على موقع: <https://ar.talkingofmoney.com/what-is-difference-between-capital-expenditure-and-revenue-expenditure> ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/01
- Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, **Activité des assurances en Algérie**, Rapport Annuel **2015**, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021
- Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, **Activité des assurances en Algérie**, Rapport Annuel **2016**, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021
- Direction Des Assurances (Direction Générale du Trésor), Ministère des Finances, **Activité des assurances en Algérie**, Rapport Annuel **2017**, sur Site : www.uar.dz Consulté le : 03/06/2021